



أبحاث

الدين

وقضايا التطور الاجتماعي

في مصر

(١٩٥٢ - ١٩٧٠)

ستظل الفترة الناصرية ، من أحصب فترات التاريخ المصري والعربي ، تجاه العديد من القضايا الاجتماعية والسياسية ، وستظل قضية « الدين والدولة » ، واحدة من أهم هذه القضايا التي لم تحسم بعد^(١) ، وفي هذه الدراسة ، وانطلاقاً من قناعة مؤداها أن معرفة التاريخ هي الخطوة الأولى لخلق التصور المستقبلي ، نحاول أن ندرس علاقة النظام السياسي الناصري تجاه بعض قضايا التطور الاجتماعي ، إدراكاً ، وسلوكاً ، وعليه فسوف نمحور دراستنا حول الجزئيتين التاليتين :

أولاً : موقع الدين في عملية التعليم خلال الفترة (١٩٥٢ - ١٩٧٠) .
ثانياً : الدين وقضايا الأحوال الشخصية خلال نفس الفترة .

أولاً - موقع الدين في عملية التعليم خلال الفترة (١٩٥٢ - ١٩٧٠) :

نظر النظام السياسي إلى قضية التعليم كجزء من عمليات التنمية الاجتماعية التي واكبت حركته بامتداد الفترة (١٩٥٢ - ١٩٧٠) وكان لعبد الناصر رؤيته الخاصة

رفعت سيد أحمد

— باحث في العلوم السياسية بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية — القاهرة
— محرر صفحة السياسة الخارجية — جريدة الشعب القاهرة

تجاه هذه القضية التي توزعت على مستويات ثلاثة :

مستوى أول : التعليم فيه يمثل أداة لتحقيق تكافؤ الفرص بين قطاعات المجتمع والقوى المختلفة حتى لا يحدث ما أسماه عبدالناصر بالانفصال بين الشعب والمثقفين « إن من دخلوا الجامعة وجدوا الفرصة التي لم يجدها الآخرون ، لم يجدها العامل ، ولم يجدها الفلاح ، لم تجدها الغالية العظمى من هذا الشعب . إذن على من دخل الجامعة وعلى من يعمل فيها مسؤولية كبرى تجاه الشعب حتى تنصهر هذه العوامل الطبقة التي تنبثق في قلوب الناس^(١) » .

ومستوى ثان : يصبح التعليم فيه أداة لعملية التنشئة السياسية ، وخاصة أن المجتمع يعيش عمليات تغيير إجتماعي ، وتحديث ثوري ، ولابد أن تتواءم معها جميع أدوات عملية التنشئة السياسية والتي يأتي التعليم في مقدمتها ، وفي هذا المعنى يذهب إلى أن العلم هو السلاح الحقيقي للإرادة الثورية ، « فمن هنا يبدأ الدور العظيم الذي لابد للجامعات ومراكز العلم على مستوياتها المختلفة أن تقوم به »^(٢) .

ومستوى ثالث : يصير التعليم فيه أداة من أدوات الحراك الإجتماعي ، فيساهم التعليم — من وجهة نظر عبدالناصر — في التفاعل بين الطبقات القائمة ، وتكوين طليعة من المتعلمين والمثقفين المتمين لكل

هذه الطبقات والتي كانت أول من أيد الثورة في بداياتها^(٣) .

وداخل قضية التعليم أدرك النظام السياسي الموقع الخاص للدين ، فاحتل خلال الفترة (١٩٥٢ — ١٩٧٠) أهمية ورعاية خاصة ، تبدى ذلك في مجمل سياسات وقرارات النظام السياسي التعليمية ، وفي حجم المادة التعليمية المقدمة ، ونوعيتها ، ولمعرفة هذا الموقع الذي احتله الدين ، سوف نعالج العملية التعليمية خلال الفترة موضع البحث من خلال حجم ونوعية مادة التربية الدينية والتاريخ ، مقارنة بإجمالي المادة التعليمية المقدمة ، مع مقارنات بين الفترات الزمنية ، وبين المستويات التعليمية المختلفة (الابتدائي — الإعدادي — الثانوي) . وعليه فسوف تكون مادتا التربية الدينية والتاريخ هما المتغيرين الأصليين في تحديد موقع الدين في العملية التعليمية ، ويعود إختيار مادتي التربية الدينية والتاريخ إلى أهميتهما في تحديد رؤية النظام السياسي لأحداث وخبرات التاريخ في بعدهما الإسلامي أو الديني ، وأيضا في معرفة طبيعة ودور الدين في حياة المجتمع المصري ، وكيفية توظيف هذا الدور .

واهتم النظام السياسي الناصري بتدريس مادتي الدين والتاريخ ولكن تفاوتت درجات الأهمية وفقاً لتطور النظام السياسي وتطور قضاياها الاجتماعية والسياسية ووفقاً

للمستويات التعليمية . فالذي يدرّس المرحلة الابتدائية يختلف كمياً وكيفياً عما يدرّس للإعدادية ، وكذلك الحال بالنسبة للمرحلة الثانوية . ولمعرفة هذه النواحي نتابع المادتين خلال ثلاث فترات تاريخية مختلفة ، ومن خلال المستويات التعليمية الثلاث (الابتدائية ، والإعدادية ، والثانوية) ، الفترة الأولى ١٩٥٢/٥١ ، وهي تغطي واقع تدريس المادتين السابق لقيام الثورة مباشرة . أما الفترة الثانية فهي ١٩٥٤/٥٣ وهي التي تبرز لنا المؤشرات الأولى لعملية التغيير في تعليمهما ، أما الفترة الثالثة فهي الفترة ١٩٧٠/٦٨ والتي تمثل المحصلة الأخيرة لموقف النظام السياسي من مسألة التعليم الديني والتاريخ .

ويؤكد الاطار السابق أيضاً على ضرورة الربط بين قصص التهذيب والآيات والأحاديث التي لها علاقة بموضوع البحث وأن يضرب الأمثال لذلك من مظاهر حياة التلاميذ في بيئاتهم^(١) . ولقد تم تطبيق هذا كاملاً على المنهج الديني للسنوات الابتدائية والتعليمية المختلفة وبدأ تدريسه الفعلي مع السنة الثالثة الابتدائية ، ويلاحظ أن إجمالي عدد الحصص الدينية وصل إلى ٢٠ حصة أسبوعياً ، موزعة على سنوات الدراسة المختلفة ، وعلى المستوى النوعي ركز التعليم الديني على موضوعات عامة بلا مضمون سياسي واضح كالصبر والمحافظة على الوقت وما إلى ذلك^(٢) .

(ب) بالنسبة لمادة التاريخ خلال نفس الفترة يلاحظ أنها كانت تقدّم بمعدل حصتين أسبوعياً وأنها هدفت إلى :

« ضرورة بذل المدرس للجهد لإثارة انتباه التلاميذ حيث تمثل هذه القصص بداية عهدهم بدراسة التاريخ ، وبحسن أن يلم التلاميذ ببعض التواريخ الهامة التي تكون معالم أساسية للعصور التي يدرسونها ، مثل تواريخ ميلاد النبي ﷺ ، وهجرته ، وفتح العرب لمصر ، وإنشاء القاهرة والأزهر^(٣) » .

وعليه جاء تركيز المنهج على الشخصيات التاريخية الهامة في تاريخ مصر القديم ، وعلى سير أبطال الإسلام ، وأحوال مصر الحربية والإقتصادية وصلاتها الخارجية ، وحالتها

١ - فبالنسبة للفترة الأولى ١٩٥٢/٥١ يلاحظ تعدد أهداف النظام السياسي تجاه المادتين :

— إشعار التلاميذ روح الدين ومراقبة الله وحب الخير ومحاسبة النفس .

— ترغيبهم في شعائر الدين وفرائضه وتعويدهم أداؤها والتمسك بها .

— تنشئتهم على الآداب الإسلامية التي تهذب النفوس وتثير نوازع الخير فيها .

— الإتصال بكتاب الله وتجويد تلاوته ومحاولة فهم ما يستطيع التلاميذ فهمه والانتفاع به في معناه ولفظه^(٤) .

الاجتماعية ، وتم التركيز أيضا على أهمية الدور الذي لعبته أسرة محمد علي في تاريخ مصر المعاصر^(١).

ويقدم منهج التاريخ في هذه الفترة نفسه ، خاصة على مستوى المرحلة الأولى ، كتجسيد واضح لرؤية النظام السياسي الملكي لتاريخ مصر قديمه وحديثه ، حيث التركيز على جانب الشخصيات التاريخية الهامة ، وعلى الشخصيات الإسلامية ، وأسرة محمد علي ، وجميعها تعكس إهتمام النظام بإبراز تأكيده على البعد الديني ، والملك في تاريخ مصر والذي يمثل هو ذاته .

٢ - الفترة الثانية ١٩٥٤/٥٣ : لا يلاحظ تغير يذكر في موقف النظام السياسي الجديد تجاه تدريسه لمادة الدين ، حيث تساوت الجرعة الدينية المقدمة لتلاميذ المراحل الدراسية المختلفة ، فنجدها تكاد تتساوى بالنسبة للمرحلة الأولى مع الفترة السابقة ١٩٥٢/٥١ ، وأيضاً تشابه نوعية ما تم تقديمه من مادة علمية ، وكذلك الحال بالنسبة لمادة التاريخ ، مع تغير بسيط بالنسبة لما يتعلق بالنظام السياسي الملكي ، أو جذوره التاريخية والاجتماعية التي يعبر عنها .

(أ) فبالنسبة لمادة الدين : يلاحظ أن تدريسها قد بدأ مع السنة الأولى بعكس الفترة ١٩٥٢/٥١ التي بدأت مع السنة

الثالثة الابتدائية ، ويلاحظ تزايد الجرعة تدريجياً مع السنوات الخامسة والسادسة^(٢) . وأيضاً يلاحظ تركيز المنهج إسلامياً ومسيحياً على ذات القيم التي ركزت عليها المرحلة السابقة (كالصبر وحسن المعاملة ، والتواضع) وإن ازداد الحديث عن قيمة الجهاد^(٣) . وكماً نجد تناقص الجرعة الدينية المقدمة للطلاب في المستويات التعليمية الأخرى فهي تصل في الإعدادية إلى ٨ حصص دينية للسنوات الأربع^(٤) وفي الثانوية تصل إلى حصة واحدة لكل قسم : الأدبي والعلمي^(٥) . وبمقارنة ذلك بالإجمالي العام للحصص التعليمية تصبح الابتدائية ٨٥٪ والإعدادية ٥٦٪ والثانوية ٢٨٪ ، ولكن مضمون المادة تطور نسبياً ، حيث نجد التركيز على ضرورة عدم الإقتصار على ما يقدم إليهم من دروس إذ ينبغي الإهتمام بالجمعيات الدينية والعناية بالمصلين وبأعمال البر والإحسان للفقراء وغيرها من القيم الدينية الاجتماعية التي تؤكد على علاقة الدين بكافة تدرّس بالمجتمع الذي يعيشه الطالب^(٦) .

ب - بالنسبة لمادة التاريخ خلال الفترة ١٩٥٤/٥٣ ، يلاحظ أن هذه المادة لم يتم تدريسها في السنوات الأربع الأولى من المرحلة الابتدائية وبدأت مع السنة الخامسة ، ولم يحدث تغير يُذكر فيما قدّم من مادة علمية . كذلك الحال بالنسبة لمناهج المرحلة الإعدادية والتي ركز منهج السنة الأولى فيها

٣ - الفترة الثالثة ١٩٧٠/٦٨ : وتعد

هذه الفترة من أهم الفترات التاريخية التي تم التركيز فيها على قضية الدين ضمن البرامج التعليمية والثقافية المختلفة ، ويعود ذلك إلى طبيعة المرحلة التي شهدت أكبر هزيمة عسكرية للنظام السياسي المصري ، أثرت سياسياً واجتماعياً على قطاعات المجتمع المختلفة ، وكان لابد أن يترك هذا التأثير بصماته على قضية التعليم ، وموقع الدين والتاريخ كأداة دراسية فيها ، وتعود أهمية هذه المرحلة إلى كونها محصلة أخيرة لمجمل سياسات النظام التعليمية ولموقع الدين فيها ، ويتضح ذلك باستعراض مضمون المادة التعليمية المقدمة .

(أ) فبالنسبة لمادة الدين : يلاحظ تأكيدها في المرحلة الابتدائية على ضرورة تفهم التلاميذ للدين وأحكامه من معاني الإشتراكية القائمة على الكفاية والعدل وتكافؤ الفرص والتعاون على البر والتقوى ، وأن ينشأوا على إحترام العمل والإيمان بأهميته للفرد والمجتمع وأثره في رفع مستوى المعيشة ورفي الأمة وتقدمها ، وأن يُغرس في نفوسهم الإيمان بأن الثواب والعقاب يقومان على العدل^(١٧) . وأن أهم وسائل تحقيق أهداف التربية الدينية التي تبناها النظام أن تستغل المواقف الواقعية في حياة التلاميذ وفي تعويدهم السلوك الصحيح الذي يتفق مع المبادئ الدينية ، وأن تستغل المناسبات الدينية والمناسبات القومية كعيد الهجرة

على بدء الحضارة الإنسانية ، والسنة الثانية تحدثت عن مصر الفرعونية ، والثالثة عن تاريخ الإسلام في مصر ، والرابعة عن تاريخ مصر في العصر الحديث^(١٥) .

أما المرحلة الثانوية فلقد تركز التعليم حول تاريخ الدولة الإسلامية بالسنة الثانية ، وتاريخ مصر والعالم العربي في العصر الحديث بالسنة الثالثة قسم أدبي ، ولقد تم التأكيد في المادة التاريخية على قيم العروة والتراث وعلى أهمية الدور الإسلامي في نشر الحضارة في العالم المحيط وإبراز دور العقل والفكر في انتشاره وكذلك الإدانة غير المباشرة للنظام الملكي السابق^(١٦) . وبالنسبة للجرعة الدينية نجدها تصل في الابتدائية إلى ٩٥٪ من الإجمالي ، والإعدادية إلى حوالي ٤٢٪ من إجمالي عدد الحصص الأسبوعية لمختلف المواد ، وفي الثانوية وصلت إلى ٥٥٪ من الإجمالي ، وهي النسبة التي لا تختلف كمياً عن الفترة السابقة ١٩٥٢/٥١ . وهو ما يعطي دلالة على أن تغييراً سياسياً ومنهجياً شاملاً لم يكن قد حدث أو بعبارة أخرى لم يكن الوعاء التعليمي قد وصلته نتائج التغيير السياسي الذي أحدثته ثورة يوليو ١٩٥٢ ، والتي برزت لها نتائج واضحة مع بدايات عام ١٩٥٦ عندما حسمت العديد من القضايا السياسية والاجتماعية الداخلية والخارجية ، واستقرت الأمور في أيدي النظام الجديد بقيادة عبدالناصر .

نجد التأكيد على قيم الولاء للوطن ، ولأهدافه السامية ، التي تتفق مع أهداف الدين وجهاده في مقاومة أساليب الإستعمار ، واعتزازه بالتراث الإسلامي الخالد وانتفاعه بهذا التراث ثقافياً وخلقياً ، وتقوية ميوله إلى البناء على أجداد الماضين وإبرادة قوية وحب للتضحية في السلم والحرب ، متخذاً من البطولات الإسلامية أحسن قدوة^(٢١) ، وغيرها من القيم الدينية الهامة والتي تنبئ واضحة في منهج القرآن الكريم والحديث والبحوث الدينية^(٢٢) .

(ب) بالنسبة لمنهج التاريخ يلاحظ أن مادة التاريخ كانت تحت عنوان « التربية الإجتماعية والوطنية » . بالنسبة للمرحلة الابتدائية قد ركزت على قيم لتعريف التلاميذ بما يناسبهم من مبادئ الميثاق الوطني ، واتجاهاته في الديمقراطية والإشتراكية ، وتقوية إيمانهم بما جاء به ، حتى تصبح جزءاً من مقومات شخصياتهم ، وتنمية روح الإعتراف بالوطن والولاء له ، متدرجين من الأسرة ، فالمجتمع المحلي في القرية ، فالمدينة ، فالمحافظة ، فالجمهورية ، فالوطن العربي ، وقد تبدى هذا في مناهج التاريخ والجغرافيا^(٢٣) ونفس القيم تم تدريسها على المرحلة الإعدادية والثانوية ، كما يظهر الجدول رقم (١) وكما تظهر القيم التي بثها المنهج التعليمي في المرحلتين^(٢٤) .

وتمثل هذه المرحلة المحصلة الأخيرة

والمولد النبوي وعيد الوحدة ، وعيد الأم في تنمية معارف التلاميذ الدينية المرتبطة بهذه المناسبات القومية والإجتماعية ، وفي إكسابهم بعض الاتجاهات السليمة . ففي عيد الوحدة يمكن استغلاله في تمكين المعاني القومية والوطنية في نفوسهم مع تبصيرهم بأن الاتحاد والتعاون والتآخي من المبادئ الهامة في الدين^(٢٥) ، ولقد وصل حجم الجرعة الدينية إلى ١٠٪ من إجمالي عدد الحصص المقدمة للمرحلة في جميع المواد .

أما المرحلة الإعدادية : فلقد تم التركيز فيها على قيم عامة مفادها أن التربية عملية تربية تتطور مع الزمن ، وتسائر المجتمع وتتمشى مع الوجدان ، والعاطفة الدينية من أقوى العواطف التي تهدف إلى تحقيق القيم الأخلاقية والمثل العليا في الحياة^(٢٦) . وعليه كانت التربية الدينية من أقوى العوامل في إعداد الشباب الذي يؤمن بالله وبالوطن والمجتمع الذي يعيش فيه على أسس قوية من الديمقراطية الصحيحة والإشتراكية القوية ، والتعاون الثمر بين أفراده لتحقيق العدالة الإجتماعية ، ولقد ركز مضمون المنهج على هذه القيم وبالأخص الجانب الذي يتجه إلى مواجهة الإستعمار وإلى قضايا التطور الإجتماعي وغيرها^(٢٧) .

أما المرحلة الثانوية فلقد تزايد المضمون الثوري للدين على عكس المراحل السابقة ، وأيضاً مقارنة مع الفترات السابقة ، حيث

للسياسات التعليمية للنظام السياسي الناصري تجاه المضمون الديني للمادة التعليمية ، سواء تضمنتها مادة الدين ، أو مادة التاريخ . وكرس النظام السياسي فيها قيم الإنتماء والإعتزاز بالتراث الإسلامي ، والهوية القومية ، بالإضافة إلى القيم الروحية المتوارثة ، والتي كانت موجودة بوضوح أكثر في الفترتين السابقتين ، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (١) الذي تم استخلاصه من واقع النتائج في الفترات الثلاث السابقة .

جدول رقم (١)

تطور القيم الدينية داخل النظام التعليمي في مصر (١٩٥٢ - ١٩٧٠)

<p>العام الدراسي المرحلة التعليمية ↓ الابتدائية</p>	<p>١٩٥٤/٥٣ الدين: تم التركيز على قيم: آداب الزيارة — حسن المعاملة — تدبير الوقت — آداب الضيافة والتواضع . التاريخ: تم التركيز على قيم: الكفاح المصري القديم — قيم الترابط مع الأجداد — قيم التوحيد والعبادة.</p>	<p>١٩٧٠/٦٨ الدين: تم التركيز على قيم: الصراحة — الوفاء بالعهد — التسامح — حقوق الوالدين — حقوق الوطن والجهد في سبيله . التاريخ: تم التركيز على قيم: البطولة في التاريخ المصري القديم — تاريخ الدولة الإسلامية — بطولية صلاح الدين الأيوبي وجهاده ضد الصليبيين.</p>
<p>الإعدادية</p>	<p>الدين: تم التركيز على قيم: الشجاعة — الصبر — الحلم — ضبط النفس عند الغضب — العفو عند المقدرة . التاريخ: تم التركيز على قيم: عظمة المصريين القدماء — تاريخ مصر لم يخل من الزعماء — تأثير الإسلام على مصر .</p>	<p>الدين: تم التركيز على قيم: الأمانة — الشجاعة — التوسط في الإنفاق والإدخار — الموقف من اليهود إسلامياً — حب الوطن. التاريخ: تم التركيز على قيم: إبراز التاريخ وأحداثه في ضوء الميثاق الوطني — التركيز على الدور الاجتماعي والشعبي للحكام الأول — الجهاد</p>
<p>الثانوية</p>	<p>الدين: تم التركيز على قيم: الأبطال في تاريخ الإسلام — عدم الإعتداء على الغير — الوفاء بالعهد — التعاون . التاريخ: تم التركيز على قيم: قوة الإسلام قديماً — الحركات الإستقلالية في الدولة الإسلامية القديمة</p>	<p>الدين: تم التركيز على قيم: الإعتزاز بالتراث في مواجهة الإستعمار — التسامي بالفرائز والميول لدى النشء — الإسلام وحقوق الإنسان — قيم الحرية والإخاء والمساواة في الإسلام. التاريخ: تم التركيز على قيم: عظمة الحضارة العربية — تعميق القومية العربية والشعور القومي — دور الإسلام في توحيد المنطقة العربية قديماً.</p>

من الجدول السابق يلاحظ ما يلي :

(أ) تركيز الفترة ١٩٥٤/٥٣ على قيم دينية تتقارب مع القيم التي تواجدت قبل عام ١٩٥٢ مما يعني أن حجم التغيير الذي حدث في بناء القيم الدينية داخل هيكل التعليم كان جزئياً وقد يكون مما ساهم في ذلك عدم الاستقرار السياسي وطبيعة المرحلة الإنتقالية .

(ب) وجود قيم مشتركة بين فترتي الدراسة : كالصبر والشجاعة بالنسبة للقيم الدينية ، والتركيز على عظمة المصريين القدماء ، بالنسبة للتاريخ ، وهو ما يعني أحد إحتالين

الأول : هو أن تكون العقليات التي خططت للتعليم الديني ، وللتعليم بوجه عام في بداية الفترة (١٩٥٢ - ١٩٧٠) هي نفسها التي خططت في نهاية الفترة ، ومن الملاحظ هنا أيضاً طول الفترة التي تولى فيها كمال الدين حسين مسؤولية التعليم في مصر (١٢ عاماً) وهو المعروف بميله المحافظة دينياً .

الثاني : هو رغبة النظام السياسي أو حاجته سياسياً ، أن تظل داخل العملية التعليمية بعض القيم الثابتة والتي تمثل سمة أصيلة في الشخصية المصرية : كالصبر وإحترام الموت ، والشجاعة .. الخ ، وهي القيم التي قد تفيد النظام السياسي وقت الأزمات السياسية أو العسكرية .

(ج) حدث على الرغم من التشابك السابق ، تغيراً سياسياً في العديد من القيم الدينية وفي التركيز داخل مادة التاريخ على بعض القيم وإبرازها كالقومية العربية والشعور القومي ، وكالإعتزاز بالتراث الإسلامي ، وربطه بواقع المجتمع المصري والعربي ، وغيرها ، وهذا التطور يتوازى مع التغيرات السياسية والإجتماعية والثقافية العامة التي حدثت في المجتمع .

ثانياً : النظام السياسي وقضايا الأحوال الشخصية :

يثير البعض بشأن موقف النظام السياسي من قضايا الأحوال الشخصية - وتشمل قضية المرأة وتحديد النسل والقوانين المتعلقة بالأحوال الشخصية - إفتراضاً مفاده أن ثمة عقد غير مكتوب قام بين عبدالناصر وبين رجال الدين يقضي بالألا يقترب النظام السياسي من قضايا الزواج والطلاق والميراث في مقابل إطلاق يده في باقي الأمور السياسية والإجتماعية ، بيد أن هذا الافتراض غير صحيح على إطلاقه ، فلقد تعامل النظام السياسي مع قضايا الأحوال الشخصية ليس باعتبارها قضية مستقلة بذاتها ، ولكن على أنها جزء من قضية التغير الإجتماعي والسياسي وعملية التنمية التي عاشتها مصر إبان هذه الفترة . وعليه أصبحت الأحوال الشخصية قضية إجتماعية وإقتصادية ، وهو ما تبرزه مدركات ومواقف

النظام السياسي بوضوح تجاه قضيتي المرأة وقوانين الأحوال الشخصية .

١ - فبالنسبة لقضية المرأة : يرى عبدالناصر أنها لابد أن تتساوى بالرجل ولابد أن تسقط بقايا الأغلال التي تعوق حركتها الحرة « حتى تستطيع أن تشارك بعمق وإيجابية في صنع الحياة »^(٢٥) . ولكن لا تصل هذه المشاركة إلى الحد الذي يمكن معه تجنيد الفتيات العرب من أجل تحرير فلسطين « إذ أن للمرأة رغم هذه المشاركة واجبات أخرى أكثر وأكثر بالإضافة إلى أن لدينا رجالاً أكثر »^(٢٦) . وهذه الرؤية تتضح أكثر عندما يطالب عبدالناصر بالتركيز على الدور أو المكاسب الشخصية ، وعنده أن الأسرة هي الخلية الأولى للمجتمع « ولابد أن يتوفر لها كل أسباب الحماية التي تمكنها من أن تكون حافظة للتقليد الوطني مجددة لنسججه متحركة بالمجتمع كله ومعه إلى غايات النضال الوطني »^(٢٧) .

ومن حقوق المرأة الأساسية في رؤية النظام السياسي « التعليم الذي يمثل تطبيقاً حياً لمبادئ الثورة في مجال تكافؤ الفرص »^(٢٨) .

وبالنسبة لمواقف النظام السياسي تجاه قضية المرأة يلاحظ أنه قد كفل لها العديد من الحقوق السياسية والاجتماعية الهامة ، وفي مقدمتها الاعتراف لها بحق التصويت والترشيح لأول مرة وذلك في دستور ١٩٥٦ ، ولقد تزايدت نسبة المشتغلات

بالمهن التعليمية والفنية من ٨٣٪ عام ١٩٦١ إلى ١٩٣٪ عام ١٩٧١ من إجمالي عدد العاملين . وارتفعت نسبة المشتغلات بالأعمال الإدارية والتنفيذية من ٩٪ عام ١٩٦٠ إلى ١٤٪ مع نهاية الفترة عام ١٩٧٠ . وحدثت زيادة ملحوظة في الحقوق الاجتماعية للمرأة كان لها مؤشرات الواضحة ففي عام ١٩٦٧ بلغ عدد الجمعيات النسائية ١٩٠ جمعية ، أما اللجان النسائية في جمعيات مشتركة فيبلغ عددها ٤٧٠ لجنة ، كما تبلغ عدد الجمعيات الأخرى التي شاركت المرأة في عضويتها ٢٣٣ جمعية .

وتجدر الإشارة أيضاً إلى نشاط إجتماعي هام ظهر بفعل النظام السياسي المصري تجاه المرأة وهو نظام الرائدات الريفيات الذي أخذ به في مصر منذ عام ١٩٦٤ ، حيث أن العمل الإجتماعي الرسمي بالريف كانت تمارسه وزارة الشؤون الاجتماعية من خلال الوحدات الاجتماعية التي تعمل في مجال تنمية المجتمع حيث يقوم به في الغالب أخصائيون إجتماعيون بينهم نسبة محدودة من النساء ، وقد وُجد أن طبيعة العمل الوظيفي وأعباءه بالإضافة إلى عدم إثناء الأخصائيين الإجتماعيين (بما في ذلك الإناث) إلى القرى التي يعملون بها في الغالب ، كل ذلك يجعل تأثير العمل الإجتماعي الرسمي محدوداً ، في إعداد قيادات نسائية محلية يتوفر لها المعرفة والإحساس بمطالب نساء القرية ،

والقدرة على التعبير عنها والمهارة اللازمة لتجميع النساء الريفيات ، وراء الجهود المختلفة المحققة لها ، وتزداد مساهمة نساء القرية الإيجابية والجادة في برامج تنمية المجتمع وتعمل كقيادة محلية وسيطة تعبر الفجوة الثقافية بين العقلية والمفاهيم الحضرية من جهة ، والعقلية والمفاهيم الريفية من جهة أخرى ، وتعاون القيادات الحضرية في إدراك الواقع الريفي والعمل معه بالأساليب التي تتلاءم وطبيعة ظروفه وأوضاعه الاقتصادية والثقافية والاجتماعية^(١٩) .

هذا عن الوضع العام للمرأة في مجال إهتمام النظام السياسي وسلوكياته السياسية تجاهها . ويبقى الحديث عن أهم التعديلات التي أدخلتها الثورة على قضية تعليم المرأة وأخيراً قضية الأحوال الشخصية .

فبالنسبة لإنجازات النظام السياسي في قضية تعليم المرأة : يلاحظ أن مجال التعليم الذي سبق الإشارة إليه كان من أهم المجالات التي دخلت فيها الثورة محدثة تغيرات عدة على المستويين الكمي والكيفي . وكان طبيعياً أن ينسحب التغيير على العنصر النسائي في عملية التعليم ، حيث يُجمع العديد من الدراسات على أن التغييرات التي أحدثتها الثورة في النظام التعليمي كان لها أثرها في إتاحة الفرصة لتعليم النساء ، وخاصة من الطبقات الدنيا ، ونخص هنا مجانية التعليم ، والإهتمام بإنشاء المدارس

بالريف والحضر ووجود حوافز لدى الأسر لتعليم بناتهن نتيجة لاتساع النطاق النسبي لفرص عمالة النساء ، لأن التعليم لم يعد في هذه الفترة مجرد غاية في حد ذاته كما كان على العهد السابق بالنسبة لبنات الطبقات العليا . وقد أدى ذلك إلى إقبال النساء على التعليم مما أدى إلى تغيير وأحياناً ضعف نوعي في هذا المجال^(٢٠) ، ويمكن رصد هذه التغيرات إحصائياً على النحو التالي :

— في المرحلة الابتدائية كانت نسبة الإناث سنة ١٩٥٤ (٣٥٪) إرتفعت إلى (٣٨٪) عام ١٩٧٠ . هذا بجانب وجود إرتفاع ملموس في نسب إستيعاب المدارس الابتدائية للأطفال اللائي في سن الإلزام . فقد تبين أن هذه النسب كانت في عام ١٩٦٠ (٥٦٪) إرتفعت إلى (٥٨٪) عام ١٩٧١ .

— أما في التعليم الإعدادي فنظراً لأنه لم يكن موجوداً قبل ١٩٥٢ ، فسوف نكتفي هنا بعرض تطور عدد الإناث بعد ١٩٥٢ ، ففي عام ١٩٥٤/٥٣ . كان عدد الإناث في هذه المرحلة ٧٢ ألف تلميذة ، زاد في عام ١٩٦٦/٦٥ إلى ١٧٤ ألف تلميذة . وفي عام ١٩٧٢/٧١ ، ارتفع إلى ٣٠٤ ألف تلميذة . وباتخاذ عام ١٩٥٤/٥٣ كسنة أساس نجد أن عدد المقيدات في عامي ١٩٦٦/٦٥ ، ١٩٧٢/٧١ ، قد زاد بنسبة ١٤٢٪ ، ٣٢٢٪ على التوالي . وبالنسبة للإعدادي الفني فقد

تصل إلى ١٢,٣٪. ارتفعت إلى ٣,٢٪ عام ١٩٧٠ ، وبالنسبة للتعليم الجامعي قبل ١٩٥٢ كانت النسبة تصل إلى ٥,٤٪. ارتفعت إلى ٢١,٤٪ ، وهي النسب التي وزعت على الكليات التالية التي يظهرها الجدول التالي رقم (٢) : —

لوحظ أن عدد المقيدات به ، قد تناقص حتى وصل إلى أقل من ٥٠٠ تلميذة في عام ١٩٧٢/٧١ ، وقد يرجع ذلك إلى الصعوبات التي تواجه خريجات هذا النوع من التعليم في الحياة العملية^(١) وقد كانت نسبة الإناث في التعليم الثانوي قبل ١٩٥٢

(جدول رقم ٢)

(النسبة المئوية للتعليم الجامعي للإناث مقارناً بين عامي ١٩٤١/٤٠ — ١٩٧٢/٧١)

اسم الكلية ↓	النسبة المئوية للإناث ١٩٤١/٤٠	النسبة المئوية للإناث ١٩٧٢/٧١
الآداب	١٢ر٨	٩٧ر١٨
الحقوق	١ر١	٢٥ر٩٣
التجارة	—	٥٠ر٩٤
العلوم	٧ر٦	٣٩ر٤٥
الهندسة	—	١٣ر٩٧
الزراعة	—	٣٠ر٥٩
الطب البشري	٧ر٣	٣٠ر١٠
طب الأسنان	٣ر٧	٥٧ر٥٧
الصيدلة	١ر٣	٦٢ر٢٢
الطب البيطري	—	١٤ر٧٥
الاقتصاد والعلوم السياسية	—	٩٢ر٤١
دار العلوم	—	٤٧ر٨٩
معاهد التمريض	—	(٦٧٦) طالبة
كلية المعلمين	—	٣٥ر٢٧
كلية البنات	—	(٤٢٦٢) طالبة
الاجمالي	—	٤١ر٢٢

المصدر : د . أنعام سيد عبدالجواد ، المصدر السابق ، ص ١٥١

السياسية والاجتماعية والتعليمية وبتطور سريع .

من هنا كان التعديل الجزئي في قوانين الأحوال الشخصية والتي يتفق المؤرخون على أنها لم تُمس فعلياً طيلة الفترة إلا في النطاق الذي يدعم حرية المرأة ، ويعين على مساواتها بالرجل ، فكانت الإنجازات السياسية والتعليمية السابقة ، وكان أهم التعديلات التي أدخلت على قانون الأحوال الشخصية عام ١٩٦٠ عدم جواز تنفيذ حكم الطاعة على الزوجة الناشز جبراً عن طريق الشرطة ، وكان ذلك جائزاً منذ أقل من عقدين من الزمن^(٣٤) . وقدم لإقترح بتعديل المادة ١٠٣ من قانون الأحوال الشخصية والمتعلقة بأحوال الطلاق في إبريل ١٩٦٧ ، وثار بشأنه العديد من المناقشات داخل مجلس الأمة وبالصحافة التي علت فيها نبرة التغيير في هذه القوانين^(٣٥) . ولكن هذا القانون لم يمر بل أغفل تماماً ، ويعود ذلك إلى أحداث حرب ١٩٦٧ التي أعادت ترتيب الأولويات في العمل الداخلي بقضاياها المختلفة

والجدير بالذكر أنه كانت هناك أيضاً محاولات لتوحيد قانون الأحوال الشخصية بين الإقليمين المصري والسوري إبان فترة الوحدة ، بحيث يشمل على قانون موحد لجميع الطوائف والتأكيد على حقوق غير المسلمين في القطرين^(٣٦) . وجاء الانفصال عام ١٩٦١ فأوقف هذه المحاولات^(٣٧) .

ويلاحظ من الجدول رقم (٢) ارتفاع نسبة الإناث في الكليات المختلفة ، كما يلاحظ أيضاً أن هناك كليات إلتحقت بها الفتاة لم تكن قائمة قبل ١٩٥٢ مثل : التجارة ، الهندسة ، الزراعة ، الطب البيطري ، دار العلوم .

٢ — بالنسبة لقوانين الأحوال الشخصية : من المتعارف عليه أن الإهتمام بالأحوال الشخصية من قبل الدولة يعود إلى بداية القرن العشرين عندما صدر القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢١ والذي عالج سن الزواج ورتب على مخالفته عدم سماع الدعوى ، ثم المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ، والذي عالج بعض مسائل الطلاق . ثم القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ والذي عالج النفقة والعدة والعجز عن النفقة والمفقود^(٣٨) ، ثم المادة ١٣ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بتعداد المسائل التي تدخل في نطاق الأحوال الشخصية فقرر أنها تشتمل على المسائل المتعلقة بحالة الأشخاص وأهليتهم . أو المتعلقة بنظام الأسرة أو بالمواثيق والوصايا وغير ذلك مما يتصل بالأحوال الشخصية ، ونظراً لتطور الأوضاع السياسية والاجتماعية والثقافية بعد قيام الثورة عام ١٩٥٢ كان لابد أن تحدث بعض التعديلات المواكبة لهذا التطور على نطاق قوانين الأحوال الشخصية وخاصة المرأة التي تأتي في البؤرة من هذه القوانين^(٣٩) ، والتي دخلت المجالات

والخلاصة : أن قضيتي التعليم ، وقوانين الأحوال الشخصية ، وما يشتملان عليه من قضايا أخرى خاصة بالتطور الإجتماعي ، لا يمكن عزلهما كما سبق القول عن مجمل التحولات الإجتماعية والسياسية التي حدثت بمصر إبان الفترة (١٩٥٢ — ١٩٧٠) وبالنسبة لقضايا الأحوال الشخصية ، أولاً : نجد أن النظام السياسي كان دافعه في هذا إعتبارات عديدة ، منها إعتبارات دينية خاصة تتعلق بإعتبار عبدالناصر إنساناً محافظاً على المستوى الشخصي ، ومنها إعتبارات إجتماعية داخلية كاحتمالات الرفض المتوقعة من جماهير العلماء ورجل الشارع ، وأيضاً إعتبارات عدم إمكانية النظام أن يضرب كل التيار الديني — السياسي وغير السياسي مرة واحدة ، أي أن يصطدم بالإخوان المسلمين ثم يصطدم برجال الدين المحافظين أيضاً من خلال تعديل هذه القوانين . من كل هذا يمكن القول بأن قوانين الأحوال الشخصية لم تتغير كثيراً على المستوى الإجرائي عما سبقها^(٣٨) .

ولكن ما تغير خلال هذه الفترة هو دور المرأة في المجتمع ، وهو الدور الذي أكدته إقتناع النظام السياسي بضرورة هذا التغير وبأهمية الدور الإجتماعي والسياسي للمرأة ، بل لقد كانت مدركات القيادة السياسية أكثر تطوراً في نظرتها للمرأة في إطار أشمل ، إجتماعي وسياسي وحضاري ، ولابد أن يُثار التساؤل أيضاً حول ذلك الاختلاف والتباين

بين موقف النظام السياسي الناصري من قضية الأحوال الشخصية على المستويين العملي والنظري ، ففي حين اقتصر التعديل النظري في هذه القضية طيلة الفترة (١٩٥٢ — ١٩٧٠) على القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ ، ومنشور وزارة العدل الصادر في ١٩٦٧/٢/٣ والقاضي بالإستغناء عن اتباع طريق إعلان الزوجة لطاعة زوجها عن طريق الشرطة وقصره على الإعلان المدني ، وعلى المستوى العملي لم يقترب النظام كثيراً من هذه الجوانب الأسرية ، على الرغم من هذا فلقد أعطى النظام السياسي — كما تبين فيما سبق — حقوقاً سياسية وثقافية وتعليمية للمرأة فاقت ما أعطى لها فيما سبق عام ١٩٥٢ .

والملاحظة الأخيرة في هذا المجال هي الغياب الكامل أو شبه الكامل لمادة الدين أو لأي مضمون ديني ، داخل مناهج التعليم الجامعي ، وقصر الدين على كليات بعينها داخل جامعة الأزهر ، وتواكب ذلك مع عملية التطوير التي أدخلها النظام السياسي على الأزهر ، وعلمته لأُمور الأزهر ولرسلاته ، ودخول التعليم المدني إلى الأزهر — المؤسسة الدينية التاريخية — بينما لم يحدث تطور مماثل ، أي دخول الدين إلى حيث التعليم المدني في نفس الفترة .

أما بخصوص التعليم فقد أتى في مقدمة اهتمامات النظام السياسي ، حيث توسع

الآخر طبقاً لظروف المرحلة والتطورات السياسية والأزمات المحيطة بالمجتمع .

وفي مجمل التصور بالنسبة لموقف ثورة يوليو من قضايا التطور الاجتماعي يلاحظ أن هذا الموقف كان منحازاً في قرارته إلى فئات الشعب الفقيرة ، والتي لم يسبق لها أن حصلت على مثل هذه الحقوق التي أحرزتها لها الثورة . وإذا كان النظام السياسي قد قصر في بعض مواقفه العملية إلا أن هذا لم يكن على إطلاقه . وهو أيضاً لا ينسحب إلى الإدراك الذي لم يكن ذنبه قصور التطبيق ذلك القصور الذي لازم النظام السياسي لثورة يوليو خلال بعض سنوات الفترة موضع البحث .

كيمياً ونوعياً وعلى مستويات مختلفة في هذا المجال . ظهر هذا واضحاً على مجانية التعليم وعلى مستوى إنشاء المدارس والجامعات وعلى مستوى نوعية ما يدرس وعلى مستوى توظيف خريجي هذا المجال . ويلاحظ أيضاً اهتمام النظام السياسي بمادة الدين خلال فترات الدراسة المختلفة . ولكن تفاوت هذا الاهتمام في الفترة (١٩٥٢ — ١٩٧٠) حيث اختلفت مثلاً سنوات (١٩٥٢ — ١٩٥٤) عما تلاها من سنوات . وتحديدًا بعد عام ١٩٦٧ ، وكان الاختلاف على المستوى النوعي لمادة الدين ، واختلف أيضاً مضمون ما تم تدريسه من مرحلة دراسية إلى أخرى حيث ازدادت الجرعة الدينية كيمياً ونوعياً في بعض المراحل وقلت في بعضها

الموامش

- (٥) المصدر : منهج الدين واللغة العربية والخط العربي لمدارس المرحلة الأولى للبنين والبنات (القاهرة ، وزارة المعارف العمومية ، مطبعة دار المعارف العمومية ، ١٩٥٢) ص ١٣ .
- (٦) المصدر السابق : ص ١٤ .
- (٧) نفس المصدر ، ص ص ١٥ — ١٨ .
- (٨) المصدر : مناهج الموضوعات الاجتماعية للستين الخامسة والسادسة في المرحلة الأولى (القاهرة : وزارة المعارف العمومية ، مطبعة وزارة المعارف العمومية ، ١٩٥٢) ص ص ١٠ — ١٢ .
- (٩) المصدر السابق ، ص ١٤ .
- (١٠) المصدر : مناهج الدراسة للمرحلة الابتدائية

- (١) تعتمد هذه الدراسة على الروح العامة لرسالة الماجستير في العلوم السياسية التي تقدم بها الباحث إلى كلية الاقتصاد جامعة القاهرة في ١٩٨٤/٥/٢٤ وكانت بعنوان (العلاقة بين الدين والدولة في مصر ١٩٥٢ — ١٩٧٠) وأجيزت بتقدير إمتياز وأثارت في حينها بعضاً من ردود الأفعال السياسية والفكرية .
- (٢) خطاب للرئيس جمال عبدالناصر بتاريخ ١٩٦١/٢/٢٧ .
- (٣) الميثاق الوطني ، مصدر سابق ، ص ١٢١ .
- (٤) خطاب للرئيس جمال عبدالناصر بتاريخ ١٩٦١/٧/٢٧ .

(٢٢) المصدر السابق ، ص ٢٨ — ٣٠ .
(٢٣) المصدر : وزارة التربية (التربية الإجتماعية والوطنية ، مناهج المرحلة الابتدائية المطورة) (القاهرة : مطابع مؤسسة الأهرام ، ١٩٧٠) ص ١٧٠ — ١٨٠ .

(٢٤) أنظر : المناهج المعدلة للمرحلتين الإعدادية والثانوية ١٩٦٩/٦٨ ، مصدر سابق .

(٢٥) الميثاق الوطني : مصدر سابق ، ص ١٠٤ .
(٢٦) خطاب للرئيس جمال عبدالناصر بتاريخ ١٩٦٥/١١/١٨ .

(٢٧) الميثاق الوطني ، مصدر سابق ، ص ١٠٤ .
(٢٨) كمال الدين حسين : بيانه أمام مجلس الأمة : التربية والتعليم خلال ٥ سنوات (القاهرة : منشورات وزارة التربية والتعليم ، إدارة الشئون العامة ، أغسطس ١٩٥٧) ص ٢٤ — ٢٦ .
(٢٩) تفاصيل هذا الجانب في : علي فهمي : العلاقة بين دور المرأة المصرية في التنمية وتطور التشريعات الخاصة بالأسرة في مصر ، عدد خاص من المجلة القومية الإجتماعية ، تصدر عن المركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية (القاهرة ، ١٩٧٧) ص ٩١ — ١٠٠ .

(٣٠) د . إنعام سيد عبدالجواد : الوضع الإجتماعي للمرأة في القانون المصري المعاصر ، رسالة دكتوراه غير منشورة (جامعة القاهرة ، كلية الآداب ، يوليو ١٩٨٠) ص ١٤٩ .
(٣١) د . إنعام سيد عبدالجواد ، المصدر السابق ، ص ١٤٩ .

(٣٢) نفس المصدر ، ص ١٩٩ — ٢١٣ .
(٣٣) من أمثلة هذه القوانين : القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ الخاص ببعض الإجراءات في قضايا الأحوال الشخصية والوقف ، والذي جاء مكملاً لقوانين إلغاء المحاكم الشرعية ، وهو لم يمس قضية المرأة بشكل جذري .

٥٣ — ١٩٥٤ (القاهرة ، وزارة المعارف ، مطبعة وزارة المعارف ، ١٩٥٤) ص ١ .

(١١) المصدر السابق ، ص ٩ — ١٠ ،
كذلك : مناهج الدين المسيحي للمرحلة الابتدائية (القاهرة ، وزارة المعارف العمومية ، ١٩٥٤) ص ٢ .

(١٢) المصدر : مناهج مواد الدراسة للمرحلة الإعدادية ١٩٥٤/٥٣ (القاهرة ، وزارة المعارف العمومية ، مطبعة وزارة المعارف ، ١٩٥٤) ص ٤ — ١٠ .

(١٣) المصدر : مناهج مواد الدراسة للمرحلة الثانوية ١٩٥٤/٥٣ (القاهرة : وزارة المعارف ، ١٩٥٤ ، ٥٨٨ — ٦) .

(١٤) مناهج المرحلة الإعدادية ، مصدر سابق ، ص ١٠ — ١٥ وكذلك مناهج الثانوية ، مصدر سابق ص ١٠ .

(١٥) منهج التاريخ للإعدادية ١٩٥٤/٥٣ (القاهرة : وزارة المعارف ، مطبعة وزارة المعارف ، ١٩٥٤) ص ٥٢ .

(١٦) منهج التاريخ للمدارس الثانوية ١٩٥٤/٥٣ (القاهرة ، وزارة المعارف ، مطبعة وزارة المعارف ، ١٩٥٤) ص ٥٦ — ٦٢ .

(١٧) المصدر : وزارة التربية والتعليم ، مناهج المرحلة الابتدائية المطورة لعام ١٩٦٩/٦٨ (القاهرة ، مطابع مؤسسة الأهرام ، ١٩٧٠) ص ٧ .

(١٨) المصدر السابق ، ص ٧ — ١١ .
(١٩) وزارة التربية والتعليم : المناهج المعدلة للمرحلة الإعدادية (القاهرة : الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ١٩٧٠) ص ٢ — ٥ .

(٢٠) المصدر السابق ، ص ٥ — ٦ .
(٢١) المصدر : المناهج المعدلة للثانوية العامة ١٩٦٩/٦٨ (القاهرة : وزارة التربية والتعليم ، ١٩٦٨) ص ٥ — ٨ .

الشخصية . أنظر : د . حسن حنفي ، مصدر
سابق ، ص ص ١٩٦ — ١٩٨ .
(٣٨) يؤكد هذه النتيجة متابعة ما نشر بالجرائد
والوثائق الرسمية وقتئذ والتي اقتضت على اقتراحات
ومشاريع لم تتعد ذلك إلى حيز التنفيذ ، أنظر
الاهرام بتاريخ ٢٤ — ١٩٦٨/١٢/٢٨ .

(٣٤) علي فهم ، مصدر سابق ، ص ١٠٦ .
(٣٥) د . جمال العطيفي : مناقشة صريحة لقانون
الأسرة . الأهرام بتاريخ ٢٥/أبريل ١٩٦٧ .

(٣٦) الأهرام بتاريخ ١٩٥٩/٨/٢٠ .
(٣٧) تفصيل النواحي الخاصة بالأحوال

